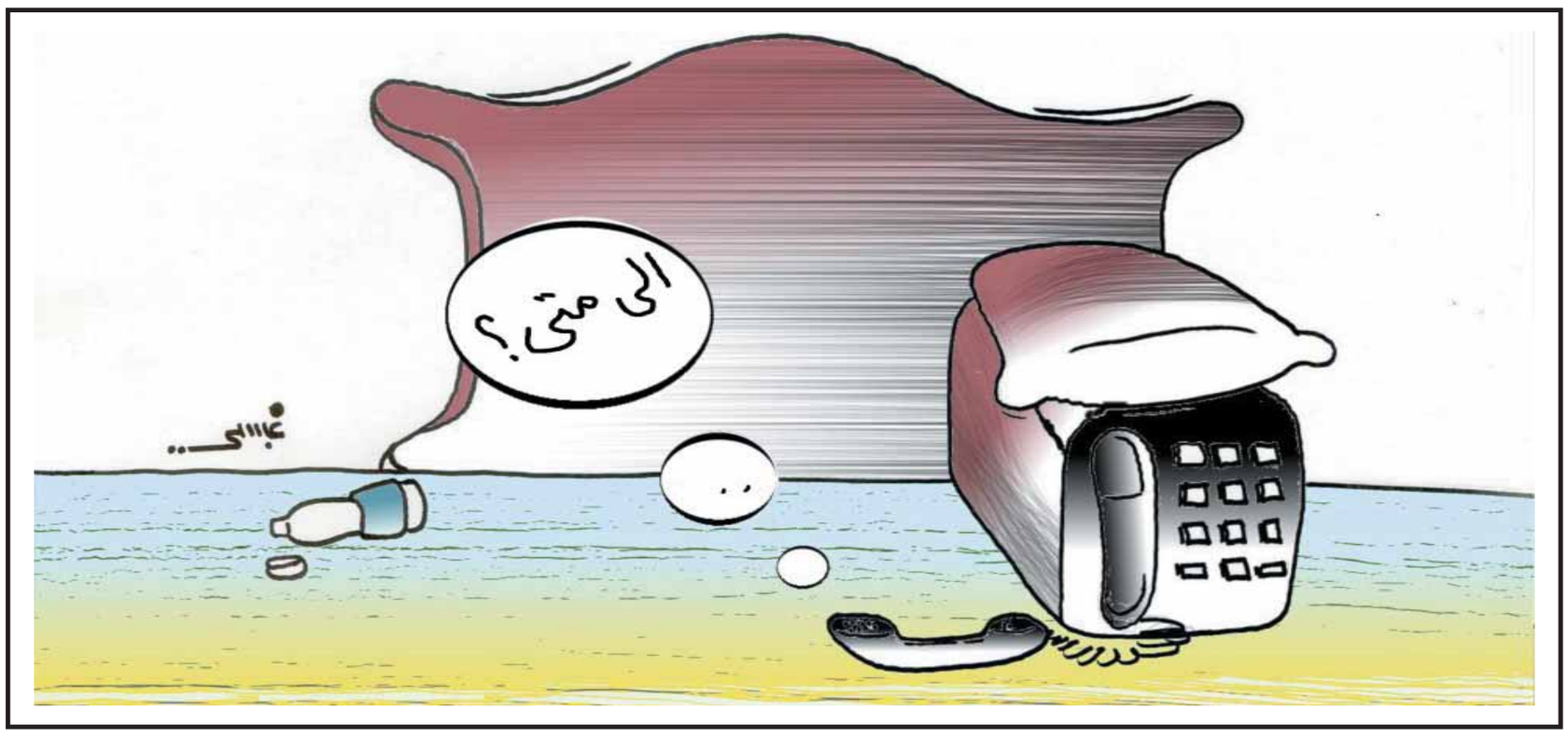

أحمد الشرعبي

مصر وخيار الانقاذ

• ما من فوارق جوهرية بين الرغبة والرهبة خاصة حين تكون الاخيرة نابعة من تقديرات موضوعية يعقدها الإنسان مع نفسه بعيدا عن اكراه القوة وفعلها الاجباري المؤدي إلى اجهاض القناعات الذاتية .

وتبعا لمجريات الشأن المصري وطبيعة الجدل الاستباقي حول الانتخابات الرئاسية القادمة يؤكد قطبا الرحى من منافسي الدكتور محمد مرسي (عجل الله فرجة) في الانتخابات السابقة استعدادهما للترشح مجددا ما لم يكن الفريق عبدالفتاح السيسي مرشحا لها أو على قائمة المتقدمين الى منافساتها ..

ومعلوم ان موقع الفريق السيسي على رأس المؤسسة العسكرية الضاربة يغري على إثارة فضول الخصومة ولددها على غرار الهذر الصادر من غير ذي مصلحة في المعترك الانتخابي المرتبط بنجاح عملية الاستفتاء على الدستور الجديد .

وكنت تابعت شيئا من اللغط المروج له من بعض قنواتنا الفضائية العربية التي تتبنى الخطاب التحريضي الذي يعزي توقعاته حول ضعف مؤشرات التنافس الانتخابي القادم الى سطوة وقوة وجبروت القوات المسلحة التي تقف خلف الإطاحة بمرسي بغية الاستئثار بالسلطة واحتكار موقع الرئيس لقائد الانقلاب .

على هذه الشاكلة يجري الغمز في قناة الاستاذ حمدين صباحي تعليقا على تصريحات يؤثر فيها ترشيح السيسي على نفسه .. حسنا ان كانت القوة والسطوة وجبروت الغلبة قادرة على صد التيار الناصري عن المشاركة فلم فقدت هذه العوامل وجهتها بإعاقة مرشح الاخوان من الوصول الى الحكم مع تصدر المجلس العسكري واجهة المشهد آنذاك؟ ولم عجزت قوة وسلطة وسطوة الجماعة عن إثناء احد قيادات النظام السابق محمد شفيق أو تجبره على ارجاء قرار الترشح امام مرسي مع ما كانت عليه موازين القوى من وضع غير متوازن يرجح جانب المرشح المتلفع إهاب الثورة وفعاليات الجماعة بينما يلقي حمم انفعالاته المتذمرة على كاهل المنافس المثقل بارزاء الانتماء لعهد مبارك !

واذا لم يكن الاخوان دون سواهم من القوى السياسية الأخرى من خلقوا حالة الاضطرار لمنقذ بحجم ووطنية السيسي فمن يكون السبب اذن؟ ومن يتحمل المسؤولية امام التاريخ ؟ وهل كانت مصر لتصل الى هذا المستوى الكارثي المهدد بانهيار الدولة لولا ضيق الأفق في تعاطي الجماعة مع المد الشعبي المنزعج من سياسات حاكم يدير مصالح المجتمع من مقصورة التنظيم بعدما ادار ظهره لمؤسسات الشعب.

وإجمالا ما من سبب قسري يحمل أيًا من الاطراف المصرية على كبح رغباتها في الاستحقاق الانتخابي القادم بل ان احدا من مناوئي السلطة الانتقالية الراهنة لم يقل لا على جهة الاتهام ولا على سبيل التوهم بوجود مظاهر تأثير لسلطة الحكم على موازيين القوى المصرية كما لا دليل مادي أو مجرد حديث افتراضي عن تسخير مقدرات الدولة لصالح طرف بعينه .. وغير بعيد ان تكون المشاركة في الاستحقاق الرئاسي متاحة أمام تيارات قريبة من جماعة الاخوان بمقدار بعدها عن استهداف امن واستقرار وسيادة مصر .

واذن وطالما كانت ضمانات التعبير عن الرغبة في ممارسة الحق متوافرة وما من قلق بشأنها فإن للظرف التاريخي خاصيات عميقة الصلة بالمناخات الذهنية السائدة بما يرافقها عادة من ميول انطباعية ومسلمات شعبية واراهاصات ثقافية ومقاربات سياسية .

ومن بداهات التاريخ ان المحن الجسيمة لا تصقل خبرات الشعوب فحسب وانما تقود لتقليب تربة الواقع على نحو يقتلع اشجار العليق ويعالج الشوائب المكربنة ويهيئ الفرص الكفيلة بنمو قيم الدولة المؤسسية القادرة على مواجهة تحدي السلام الاجتماعي الداخلي واستعادة الشعوب لحمتها واستنهاض مقوماتها المادية والروحية لبناء ما تعتقده مستقبلا لائقا بوجودها ومنسجما مع هويتها الوطنية.

ان اختلاف حقب التاريخ يتحدد وفقا لمهام وتحديات هذه المرحلة أو تلك ولذلك تصبح الرغبات المشروعة في بعض منعطفاته الفارقة رهنا لتيار جارف من التحديات المصيرية التي توحد الإرادات وتحشد المختلف والمؤتلف من الخيارات صوب وجهة احادية تجمع بين اشتهاء الرغبة وكاريزما الرهبة ليلتقيان معا في بوتقة يمثل الفريق السيسي نموذجها المعاصر على صعيد الحالة المصرية وتفاعلاتها الكثيفة .

وعلى دأبها المعتاد لا تغفل مصر عن مزاجها الحرون حين تستثار لرد فعل غضوب .. كان هذا طبعها في مواجهة نكسة حزيران كما هو شأنها الحالي وهي تحاصر عثرات ثورة 25 يناير وتستقبل الاستفتاء على الدستور الجديد بزخم جماهيري نادر يستلهم من الدلالة الرمزية للفريق السيسي سجل الجيش المصري ذائع الانتصارات .

وما يجعل مصر على سدة الريادة وهي في اشد ظروفها حرجا ذلك السجال الحيوي في تبادل المواقع بين سنابل الحقول وثكنات الحروب وكما خاض الجيش المصري مأثرته العظيمة وعبر خط بارليف اعتمادا على تأييد ومساندة شعبه نرى الأخير يقتحم درب العبور التاريخي لبارليف الداخل معتمدا نجدة جنوده الميامين لضمان نصر كامل في أطول وأشق معارك انقاذ الأوطان من ثقافة الاذعان .

وفي اتون لحظتها الراهنة فإن المخاطر المحيقة بمصر تمتد من شلال الدم المتقاطر بفعل الإرهاب إلى ينبوع الماء المهدد بالسرقة تماما كما ان تداعيات الخطر تمتد هي الأخرى من أميركا إلى إيران ومنهما إلى تركيا وإسرائيل .

وبهذه الوضعية من تكالب المخاطر يغدو الرهان على الجيش المصري والفريق السيسي إطارا موضوعيا للانقاذ .. انقاذ ما تبقى من مؤسسات الحكم وانقاذ براعم الحلم بعروبة مصر وسياجها الوقائي لأمة ان لم تكن مصر جدارها الأمامي فإنها ستغدو لا محالة كينونات من هوامش مجتزأة في كتالوج الشرق الأوسط الجديد !

عبدالله دوبله

سيناريوهات التأسيسية

• بحكم الواقع، وبحكم مخرجات الحوار الوطني أيضا، باتت المرحلة التأسيسية أو المرحلة الانتقالية الثانية أمرا واقعا.. غير المؤكد فقط هو الملامح المحتملة لهذه المرحلة الجديدة.

في وثيقة الضمانات للقضية الجنوبية ما يشير إلى هذه المرحلة بوضوح، وإلى أحد أهم ملامحها الرئيسية وهو المناصفة بين الشمال والجنوب في مؤسسات الدولة قبل الانتقال لصيغة الوضع النهائي، لكن بدون تفاصيل.. فالأكيد كما يبدو أن الأمر قد ترك للحسم في ملف الضمانات الذي رحل عن قصد ليكون آخر ملفات الحوار الوطني لصعوبته، ولكونه هو المعني بحسم الملامح والمحددات لهذه المرحلة الانتقالية الثانية أو التأسيسية..

لكن، يمكن القول أن هذه المعركة المفترض حسمها في ملف الضمانات، أنها كانت قد اشتعلت وبسخونة في ملف الوثيقة الجنوبية، و أنها انتهت إلى التأسيس لها تحت فكرة المناصفة بين الشمال والجنوب، وهو ما كان أمرا جديدا على مبادئ المبادرة الخليجية التي كانت تضبط المرحلة الانتقالية حتى الآن.

وهو الأمر الذي يمكن من خلاله أيضا تفسير أحد أسباب مناهضة المؤتمر الشعبي العام للوثيقة الجنوبية قبل أن يعود للتوقيع بعد البيان الصادر عن هيئة رئاسة الحوار الوطني الذي أكد على مرجعية المبادرة الخليجية لأي اتفاقات سياسية، واعتبار المؤتمر له أي للبيان وثيقة رئيسية وملزمة، بعد أن كان مطلبه في الأصل هو تضمين أفكار البيان في وثيقة ملحقة بالوثيقة الرئيسية كشرط للتوقيع.

البيان لا يحسم شيئا، إلا أن المؤتمريين ربما يجدون فيه أمرا كافيا للوقت الراهن، ففي الوقت الذي سيطالب فيه أصحاب فكرة المرحلة التأسيسية بتطبيقها على أساس فكرة المناصفة بين الشمال والجنوب في مؤسسات الدولة كما جاء في الوثيقة الجنوبية، يمكن للمؤتمريين أن يقولوا أيضا، ولكن بحسب مرجعية المبادرة الخليجية، وهي من تجعل من المؤتمر شريكا بالنصف في الحكومة، إضافة إلى احتفاظه بالبرلمان رغم أن قراراته توافقية.

الأكيد، هو أنه من الصعب فعلا، التوفيق بين مبادئ المرحلة الانتقالية الراهنة بموجب المبادرة الخليجية، وبين تلك الأفكار المقترحة للمرحلة التأسيسية في الوثيقة الجنوبية على أساس المناصفة بين الشمال والجنوب.

فالمبادرة الخليجية كانت تعطينا هذه الملامح لطبيعة النظام السياسي في البلد منذ التوقيع على المبادرة حتى الآن وفق مبدئها الرئيس وهو "التوافق بين المؤتمر الشعبي العام كطرف وبين اللقاء المشترك كطرف من جهة أخرى"، من خلال انتخاب رئيس توافقي هو ينتمي إلى المؤتمر الشعبي العام، وتشكيل حكومة بالمناصفة بينهما برئاسة المشترك، تعود إلى رئيس الجمهورية لحسم خلافتها، كما يفعل البرلمان الذي أبقت عليه المبادرة في صيغته التوافقية.. غير أن فكرة المناصفة الواردة في الوثيقة الجنوبية لا تقدم أي إجابة عن الأساس الذي ستبنى عليه هذه المناصفة بين الشمال والجنوب.

فالمؤكد أن أي مرحلة انتقالية ثانية على غير مبادئ المبادرة الخليجية ستحتاج إلى اتفاق إطاري آخر لنظم هذه المرحلة الجديدة، أو التعديل على المبادرة الخليجية، وهو ما تضغط كل الأطراف لأجل حسمه في ملف الضمانات في الحوار الوطني الذي لا يزال مفتوحا حتى الآن، وهو الأصعب من وجهة نظري من بين كل تلك الملفات الأخرى التي طرحت على طاولة الحوار بما في ذلك ملف القضية الجنوبية.

وسواء حسمت ملامح هذه المرحلة التأسيسية في الحوار الوطني أو لم تحسم، يمكن التنبؤ بملامح هذه المرحلة من خلال السيناريوهات التالية:

1_ الانتقال إلى المرحلة الانتقالية الثانية بذات ملامح الانتقالية الأولى وفق مبادئ المبادرة الخليجية. وهو ما يعني استمرار رئيس الجمهورية والحكومة الحالية بذات تركيبتها الراهنة، كما هي، أو باستبدال شخوص فقط في ذات الفكرة القائمة للمبادرة الخليجية..

2_ الانتقال وفق مبادئ المبادرة الخليجية القائمة على التوافق والمناصفة بين المؤتمر والمشترك، مع استيعاب فكرة المناصفة بين الشمال والجنوب، يمكن أن يحدث ذلك في الحكومة والمؤسسات الأخرى بقرارات رئاسية، إلا أنه من الصعب تطبيقه في البرلمان، إذ سيتطلب الأمر إجراء انتخابات برلمانية وفق هذه القاعدة.. وإن تم، سيتطلب الأمر وضع قواعد جديدة لممارسة السلطة وفق نتيجة الانتخابات، وهو ما سينسف تماما طبيعة النظام التوافقي الراهن وفق مبادئ وقواعد المبادرة الخليجية. كما أن المبادرة الخليجية تجعل من الانتخابات أمرا لاحقا على وضع الدستور لا سابقا له..

يمكن التعويض عن غرض هذه الفكرة بلجنة دستورية تستوعب هذه المناصفة عند صياغة الدستور الجديد، وإحالة تشريعاته القانونية المتطلبة لأول برلمان منتخب وفق النظام الدستوري الجديد..

3_ الانتقال وفق نظام رئاسي كما هو في الدستور الراهن قبل المبادرة الخليجية وبذات الشرعية الانتخابية للرئيس الحالي عبدربه منصور هادي في 2012، أو بإجراء انتخابات رئاسية توافقية جديدة للرئيس هادي، إلا أن الأمر في الحالتين سيحتاج إلى توافق سياسي جديد. غير أنه في الحالة الأولى يمكن فرضه كأمر واقع في حال توفر له الدعم المحلي والدولي الكافي.. مع استيعاب فكرة المناصفة بين الشمال والجنوب في حكومة يشكلها الرئيس ويكن هو مسؤول عنها..

سيحتاج هذا النظام الرئاسي الانتقالي إلى دعم الأطراف السياسية، كما لا يمكنه تشكيل حكومة من غير هذه الأطراف أيضا، الفارق هو أنهم في هذه الحكومة سيكونون موظفين عند الرئيس ووفق رؤيته هو لإدارة الدولة والمرحلة الانتقالية، ولا يمثلون تلك القوى التي قدموا منها، سواء كانوا ينتمون إلى المؤتمر أو المشترك، أو حتى الحراك والحوثي.. وهو فارق مهم وجوهري من وجهة نظري لتخليص مسألة بناء الدولة في المرحلة الانتقالية من هيمنة وإرادة القوى السياسية المختلفة..

عن نفسي أفضل هذا السيناريو الأخير، حيث رئيس الجمهورية وحده من يتحمل مسؤولية المرحلة التأسيسية وقيادة الدولة أيضا، كفكرة يمكن من خلالها إنقاذ الدولة ومؤسساتها من هيمنة مراكز القوى التي يمثلها المؤتمر والمشترك الآن وستكرس أكثر في حال أضيف إليهما الحوثي والحراك.. والتي قد تعبر " هيمنة القوى على الدولة" إلى النظام السياسي الجديد بعد الدستور الجديد.. فكثيرا ما تتحول المراحل الانتقالية إلى حالات دائمة، حيث تحرص تلك القوى المهيمنة على تناقضاتها على تصدير نفسها كل مرة، بحجة التوافق..

غير أن الانتقال وفق السيناريو الثاني هو ما أجده ممكنا حسب التعقيدات السياسية الراهنة، فهو ما أرجح أننا سنشهده كملمح للمرحلة الانتقالية الثانية..ربما هو أسوأ من حيث تكريسه لهيمنة توافق المؤتمر والمشترك غير أنه أقل سوءا مما لو أضيف إليهما مراكز قوى جديدة على اعتبارات جغرافية أو مذهبية تقف على الضد من فكرة الدولة ويستقوي بعضها بالسلاح.

كما أن هذا التوافق على تلك القاعدة السياسية التي يمثلها المؤتمر والمشترك لديه ما يدعمه في المبادرة الخليجية كمرجع للمرحلة الانتقالية الأولى أو الثانية، غير أن لا شيء يدعم فكرة توسيع هذا التوافق على الاعتبارات الجهوية، أو استيعاب حركات السلاح..

للتخلص من هيمنة مراكز قوى على دولة ما، عليك أن تستبعدها لا أن تضيف إليها مراكز قوى جديدة، فذلك مما يكرس هيمنة القوى على الدولة ولا ينقذها.. في حالتنا الراهنة يمكن للسيناريو الثالث الذي أفترضه هنا للانتقال إلى المرحلة الانتقالية الثانية عبر نظام رئاسي يتحمل هو وحده مسؤولية المرحلة وبناء الدولة أن يحقق هذا الغرض. لكن السؤال هو، هل من الممكن ذلك؟!.1

فتحي الشرماني

fathi9595@gmail.com

شبح المستقبل المخيف

• قد يكون من الطبيعي ظهور الطبقية والتمايز الفئوي في مجتمع حضري مستقر (زراعي/ تجاري/ صناعي) مثل اليمن القديم؛ لأن بعض المهن والحرَف ترتبط ببعض الفئات ولأن الوافد يكون في كثير من الأحيان مستضعفًا يراه السكان الأصليون أقل شأنًا منهم، لكن من المستغرب أن يفرط اليمنيون اليوم بتلك المظاهر الحضارية (الزراعة والتجارة والصناعة) التي سطع نجمهم بها ويظل البعض متمسكًا بالجانب السلبي منه، أي الطبقية والطائفية، لاسيما أننا اليوم في غمرة التخلف الحضاري .. وأنا أقصد بذلك أن أقول: لماذا الاستعلاء على بعضنا اليوم ونحن جميعًا في الحضيض؟ ما قيمة أن يستدعي بعضنا اليوم التمايز الأسري أو السلالي وجميعنا نشكل طبقة مهمشة حضاريًا في مجتمع الاقتصاديات المتقدمة؟

سأضع بين أيديكم نصًا مما كتبه عن تاريخ اليمن في الجاهلية المؤرخ العربي الكبير جواد علي في كتابه "الموسوعي (المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام) ج14، ص199، فهو يقول: (اليمن، هي في مقدمة أجزاء جزيرة العرب في الصناعة، ولا نكاد نجد في جزيرة العرب مكانًا يسبقها فيها، وهي الأولى في الإنتاج أيضا، وقد عرفت منتجاتها في كل موضع من بلاد العرب، وهي المكان الوحيد فيها الذي زادت صادراته فيه على وارداته، وكان مستواه المعاشي فيه أعلى من المستوى المعاشي لبقية أجزاء جزيرة العرب، وكان مستهلكًا ومنتجًا، لحاجته إلى الاستهلاك، ثم هو المكان الوحيد، الذي نجد فيه التمايز الطبقي، والعنعنات الطبقية واضحة ظاهرة؛ لتباين الظروف المعاشية التي عاشت فيها طبقات المجتمع؛ فأسياد أغنياء، وطبقات وسط، وطبقات فقيرة معدمة لا تجد رزقها إلا بشق الأنفس. ولم تبرز صناعة اليمن في نوع واحد أو في صنف معين، بل برزت في كل نوع من أنواعها المعروفة في ذلك العهد، والتي دعت الحاجة إلى ظهورها، والتي وجدت موادها الأولية فيها، مثل صناعة الحديد، واستخراج المعادن وتحويلها إلى مصنوعات، والتجارة، والحياكة، والدباغة، والأصباغ والصموغ، وغير ذلك من صناعات اشتهرت اليمن بها وارتبط اسمها بها).

هذا هو حال اليمن في العصر القديم، لكن أين يمن اليوم من ذلك؟

ألا تلاحظون أنه ضاع كل شيء من هذا التاريخ، ولا توجد اليوم أية بوادر مجتمعية لإعادة هذه النهضة، ما عدا تلك البوادر التي تسعى من جديد إلى إذكاء النزعة الطبقية والطائفية التي هي نزعة جاهلية في الأساس، قبل أن تكون نتاجًا لظهور الأحزاب السياسية والمذاهب والطوائف الدينية في العصور الإسلامية؟

إننا في هذه الحالة نبدو مصرين على التمسك بالغث وترك السمين، وهذا الإصرار - في رأيي - يعني قمة العمى والانحدار والتخلف؛ لأن إذكاء النزعات الطائفية والطبقية البغيضة في مجتمع غير منتج معناه القضاء على هذا المجتمع بالموت البطيء، ذلك أن الفراغ وتبديد الطاقات وتفشي البطالة في هذا المجتمع لا بد أن تخلق مساحة كبيرة لتلقي الأفكار المسمومة كالطائفية والطبقية والفئوية والجهوية، وبالتالي تؤثر هذه الأفكار تأثيرًا خفيًا في عقلية الإنسان المعاصر، حتى يصبح كتلة متحركة من مشاعر البغض للآخرين والاستعلاء عليهم، وخوض الصراع المرير من أجل ترسيخ هذه المعتقدات.

مع بزوغ شمس الطائفية اليوم واستحلاء البعض لها تأكدوا أننا سنظل في العتمة، سننهار، سنظل نهيم في الأرض عشرات السنين، لأنه في ظل هذه الأفكار العقيمة لن يكون هناك شيء يهمنا من أمر هذا الوطن وتطوره ونهوضه سوى أن نستعلي على بعضنا، في الحين الذي يستمر الآخر في الاستعلاء علينا جميعًا!!

ولأننا أفرغنا وطننا من مظاهر الحضارة كالصناعة والزراعة والتجارة ومنافسة الشعوب الأخرى في ذلك فإننا سنظل نحتسي الفراغ، وسنظل فقراء نتقاتل على بقايا تمرة - كما قال الشاعر نزار قباني - أو نتقاتل على جلد حصيرة - كما قال الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان (الفضول).. فهل من فارس أو فرسان يطفئون نار الطائفية ليبعدوا عن أعيننا شبح المستقبل المخيف؟!

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

مهرجان الفوضى

• مع اقتراب موعد حسم الحوار وبداية مرحلة جديدة من تاريخ اليمن تحتشد عناصر الفوضى عن بكرة ابيها في موكب الارباك في محاولة منها لتوجيه ضربة لليمن وايقاف ميلاد اليمن الجديد :

- الصراع السياسي يقول : كونوا اصحاب وجهين واجعلوا شعاركم مع الرئيس القلوب معك يا هادي والسيوف عليك ، وقعوا على العهود في الصباح واعلنوا التمرد في المساء ، ابتسموا في الظاهر وامكروا في الخفاء ..

- الفقر يقول : اعلنوا الاضرابات في كل الاماكن الاقتصادية الحساسة ، واجعلوها تصاب بالشلل ، وحاصروا انابيب النفط والغاز وفجروها حتى

لاتقوم قائمة للاقتصاد اليمني وحتى لايجدوا من اين يغطوا الميزانية ؟!!

- الفلتان : كلما انطفأت نيران الحروب والفتن اوقدوها ، استثمروا الجهل والعصبية والطائفية والمناطقية في اشعال المزيد من الفتن والحروب وقطع الارحام واثارة الكراهية ..

- المشاريع الصغيرة : استفيدوا من الفوضى واخلقوا منها دويلاتكم ومملكاتكم المصغرة التي ستكبر مع الوقت ، وابرموا كل صفقة سياسية تساعد على تحقيق احلامكم الخاصة ، وتمسكنوا حتى تتمكنوا تارة ، واشعلوا العنف تارة اخرى واياكم ان تستقر اليمن لأن في استقرارها اكبار لليمن وتقزيم لمشاريعكم ..

- الطائفية : انتم مميزون عن غيركم ، انتم الصح وهم الغلط ، انتم مصطفون ومختارون وغيركم غثاء كغثاء السيل ، واصلوا تجذير الكراهية ضد المذاهب الاخرى ولاتقبلوا بمذهب غير مذهبكم حتى لو ذهبت اليمن في ستين داهية ..

- الجهل : انش

روا السلاح ، لاتسألوا ولاتتعلموا ، اقطعوا الطرق ، ودمروا الخدمات الاساسية ، وليكن كل واحد منكم دولة نفسه ، وانتم وقبيلتكم اولا وثانيا وثالثا وعاشرا واليمن والشعب اخيرا ، اذا قرحت حروب فحاربوا وتفيدوا ..

- الظلام : اضربوا ابراج الكهرباء ، دمروا معنويات الناس ، واغرقوهم بالمزيد من الإحباط ..

- الخارج : المهم مصالحنا ما تتأثر ، يهمنا نضمن امننا حتى لو كان على حساب امن اليمن ، دعوا اليمنيين يتصارعوا فيما بينهم ، اذا وجدنا مصلحتنا في دعم جميع الاطراف لاستمرار التناحر فما المانع ؟

- الصراع الاقليمي : من مصلحتنا ان يظل اليمن ضعيفا لايزرع قمحا ولايصنع سلعة ولايستخرج نفطا ولايصدر سمكا ولا فواكه ، نجود له بين الحين والآخر بالمساعدات ، يمن قوي قد يكون وجوده خطرا علينا ، علينا ان نجذر التقاسم والتحاصص والطائفية في هذا المجتمع لكي نجد دائما موطئ قدم لنا في هذا البلد ولكي نستثمر ضعفه في تحقيق اهدافنا .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388